قواعد جديدة في العام ٢٠١٩

مالية الدّولة على حافة الإنهيار

البروفسور جاسم عجاقة*

أخذت مالية الدولة اللبنانية منحىً جديدًا مع تصاعد العجز ومعه الدين العام، وبالتالي فإن الحقبة المُقبلة ستشهد تغييرًا جذريًا للإدارة المالية للدولة اللبنانية بعدما عاشت لأكثر من عقدين في ظل ثقافة الإنفاق غير المُنظّم والعشوائي.

مع الخروج من الحرب الأهلية، كان الإقتصاد اللبناني قد فقد نصف حجمه مع تدمير شبه كامل للبنى التحتية في مركز الثقل الإقتصادي أي بيروت وجبل لبنان. وعلى هذا الأساس، قام الرئيس رفيق الحريري بإعتماد سياسة إقتصادية مبنية على الإستدانة حيث تلعب هذه الأخيرة دور الرافعة. هذا الأمر أوصل الدوّلة إلى الإستدانة بفوائد بلغت ما يوازي الـ ٤١٪ في العام ١٩٩٧ مع تزايد حاجة الدوّلة إلى الأموال في ظل سياسة إعادة الإعمار التي قام بها الرئيس الحريري خصوصًا في منطقة بيروت.

لم يستطع الحريري الأب من البقاء في السلطة وبالتالي لم يستطع إكمال خطّته الموعودة. وفي العام ١٩٩٩ كان عجز الموازنة قد بدأ يأخذ أبعادًا كبيرة نسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي. وقد إعتمدت حكومة الرئيس الحصّ موازنة تقشّفية لخفض هذا العجز، إلا أن طريقة التطبيق أدّت إلى خفض النمو الإقتصادي كنتاج طبيعي لحجم الإنفاق الحكومي الذي كان يبلغ مستويات عالية. وعودة الرئيس الحريري إلى السلطة لم تسمح بإستمرار تطبيق خطّته وذلك بسبب تفاقم التخبّط السياسي والذي إنتهى بإستقالته.

عدوان تموّز ٢٠٠٦ وما واكبه من تدّمير تولته الماكينة العسكرية الإسرائيلية دفع الدوّلة إلى زيادة الإنفاق بإعتمادات من خارج الموازنة لتغطية تداعيات

الحرب التي وصلت إلى ٨ مليارات دولار أميركي، الأمر أرسى في لبنان الذي منعت الخلافات السياسية إقرار موازناته من العام ٢٠٠٦ حتى العام ٢٠١٧، إلى إعتماد ثقافة الصرف على أساس القاعدة الإثني العشرية مع الإنفاق بإعتمادات من خارج الموازنة. هذه الثقافة تخطّت كل تخطيط في ما يخصّ الإنفاق ودفعت بالدين العام إلى مستويات أكثر من كارثية (١٨٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠٠٦).

وعلى الرغم من التصحيح الحسابي الذي أنزل هذه النسبة إلى ١٣١٪ من الناتج المحلّي الإجمالي إلّا أن القيمة الحقيقية للديّن العام إستمرّت في الإرتفاع إلى حدّ تخطّيه الـ ٨٣ مليار دولار أميركي. حتى أن النسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي عاودت الإرتفاع لتصل إلى ١٥٣٪ في العام ٢٠١٧ ومن المتوقّع أن تصل إلى ١٥٨٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

من جهة أخرى، أظهر تقرير وزارة المال عن أداء المالية العامّة للأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٨ إرتفاعًا كبيرًا في الإنفاق بلغت ٢٥٠٠ مليار ليرة زيادة عن الفترة نفسها في العام ٢٠١٧ مع تراجع في الإيرادات بقيمة ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية. هذا الواقع الآليم يُظهر أن الدوّلة اللبنانية فقدت سيطرتها على المالية العامّة مع تسجيل الميزان الأولي عجزًا بقيمة ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية على الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢٥٠٠ مليار ليرة لبنانية للفترة نفسها من العام ٢٠١٧. هذا الأمر يعني تراجعًا في إداء الماكينة الإقتصادية قد يكون ناتجًا في جانب منه عن إرتفاع الفوائد،وفي القسم الآخر عن التخبّط السياسي الذي يعيشه لبنان منذ مطلع العام ٢٠١٨.

ومن أجل فهم التطوّرات المُستقبلية للمالية العامّة والإقتصاد اللبناني، قمنا بمحاكاة تطوّر الدين العام بحسب المُعطيات الماكرو – إقتصادية بإعتماد ثلاثة سيناريوهات: الأول الستاتيكو أي إستمرار الوضع على ما هو عليه، الثاني تشاؤمي مع زيادة العجز وتراجع النمو الإقتصادي، والثالث تفاؤلي مع تسجيل نمو إقتصادي عالي مع لجم العجز.

وتُشير النتائج إلى أن وضع المالية العامّة في حاجة إلى إجراءات أكثر من ضرورية لقلب منحى الدين العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي. هذا الأمر لا يُمكن أن يتمّ إلا بنسبة نمو تفوق الـ٨٪ ولجم العجز في الموازنة بنسبة ١٪ سنويًا. أمّا الإستمرار في الوضع الحالي فيعني الوصول إلى مستوى الـ ٢٠٠٪ وهو ما عبّرنا عنه بنقطة اللارجوع. أما السيناريو الشتاؤمي فيُقرّب نقطة اللارجوع من العام ٢٠٢٢ إلى نهاية العام ٢٠٢٠!

أمام هذا الواقع المُزري، لا يُمكن للدوّلة الإستمرار في

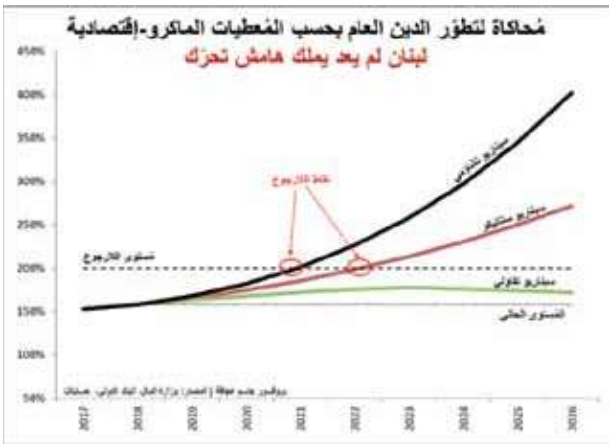

إدارة المالية العامّة بالمنهجية نفسها وبالتالي هي مُلزمة بالتغيير. يدعم هذا الموقف تصريح وزير المال علي حسن خليل في جلسة مجلسة النواب بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٨ إذ قال» أن إحتياط الدولة لا يحتوي على أموال وبالتالي لا يُمكن تنفيذ أي مشروع من المشاريع المُقرّة في المجلس!

إذن قواعد جديدة ستحكم الفترة المُقبلة ونذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

أولًا – زيادة ملحوظة في الضرائب التي تُعتبر

واحدة من الإجراءات التي نصّت عليها مُقررات سيدر ١. هذا الأمر يعني أن الدوّلة ستلجأ إلى رفع الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المُضافة... لكن هذا التدبير أمر سيء بحكم أن الضرائب التي فرضتها الدوّلة في نهاية العام ٢٠١٧ وتمّ تطبيقها في العام ٢٠١٨ أدت إلى تراجع الإيرادات وهذا طبيعي بحكم أن هناك مرونة (elasticity) للطلب في حال إرتفاع الأسعار. أضف إلى ذلك التضخّم الناتج عن سلسلة الرتب والرواتب وإرتفاع أسعار النفط وغيرها من العوامل التي تأكل من قدرة المواطن الشرائية.

إن خيار فرض الضرائب على النشاط الإقتصادي خيار خاطئ في المرحلة الحرجة التي نعيش، والأجدر بالدولة فرض ضرائب على الموارد غير المُستخدمة في الماكينة الإقتصادية مثل الأملاك البحرية والنهرية والشقق الشاغرة والحسابات المصرفية التي تفوق قيمتها أرقاما مُعيّنة. هذا الأمر منصوص عليه في النظرية الإقتصادية ويهدف إلى إدخال هذه الموارد إلى النشاط الإقتصادي لإنعاشه.

ثانيًا – رفع الدعمّ عن المواد الغذائية وعن الكهرباء والمحروقات والتقديمات الصحّية عملًا بتوصيات صندوق النقد الدولي. هذا الأمر سيكون له تداعيات إجتماعية كبيرة ما قد يدفع الدولة إلى العدول عنه بإستثناء الكهرباء التي أصبح من شبه الأكيد أنها لن تحظى في العامين المُقبلين بأي دعم من قبل الحكومة ما يعني إرتفاع أسعار الكهرباء.

ثالثًا – هناك إتجاه من قبل الدوّلة وتحت ضغط صندوق النقد الدوّلي إلى خصخصة المرافق العامّة عبر بيعها للقطاع الخاص، وهذا الأمر حسب داعميه، قد يُدخل إلى الدوّلة مبالغ تتجاوز الخمسة مليارات دولار أميركي.

رابعًا – لم يعد هناك من إمكانية أمام الدوّلة اللبنانية للتوظيف خصوصًا أن المصارف اللبنانية ومع حاجة الدّولة إلى التمويل، ستعمد إلى فرض شروط على الدولة لخفض حجم القطاع العام لصالح القطاع الخاص. وهذا الأمر قد يعني وقف التوظيف في القطاع العام لمدّة لا تقلّ عن خمس سنوات.

سادسًا – إن الدوّلة ومن الأن وصاعدًا، ستُعطي الإنفاق العام إنتباهًا عاليًا نظرًا لما لهذا الإنفاق المُفرط من تداعيات سلبية على المالية العامّة. هذا الأمر سيمرّ إلزاميًا بمحاربة التهرّب الضريبي. وإذا كنّا ممن يعتقدون أن هذا الأمر هو الذي سيسمح بلجم العجز في الموازنة، إلا أن مدى قدّرة تطبيق الدوّلة لخطّة لمكافحة التهرّب الضريبي تبقى رهينة التوافق السياسي العام.

سابعًا – إعادة فرض رسوم جمركية على السلع والبضائع والخدمات التي يستوردها لبنان وتُنتج مثيلا لها شركات لبنانية. وهذا الأمر مُبرّر بحجم الإستيراد الهائل (ما يوازي الـ ٢٠ مليار دولار أميركي) حيث أن رسوم بقيمة ١٠٪ على السلع والبضائع والخدمات ستجّلب للدوّلة ما يوازي المليار دولار أميركي سنويًا.

> **فاتورة تأخير الحكومة: ٢٥ مليون دولار يومياً**

بالطبع وكما سبق الذكر هذه الإجراءات ليست حصرية وهناك إجراءات أخرى قد تلجأ لها الدوّلة اللبنانية في السنوات القادمة. كل هذا للقول أن وضع المالية العامّة حاليًا لم يعد يسمح بالإستمرار على نفس النهج المُتبع وبالتالي هناك إلزامية لتغيير قواعد اللعبة لإعادة الإنتظام للمالية العامّة. هذا الإنتظام لا يُمكن أن يحصل إلا في ظلّ شرط أساسي ألا وهو أن يكون الفائض في الميزان الأوّلي أعلى من خدمة الدين العام. في هذه الحالة فقط يُمكن القول أن هناك عودة إلى الإنتظام المالي حتى في ظل وجود عجز في الموازنة.

إننا نرى أن التعقيدات التي طالت وتطال تشكيل الحكومة هي عامل سلبي على المالية العامّة وتُكلّف حاليًا الدوّلة ما يوازي الـ ٢٥ مليون دولار أميركي يوميًا. هذه النسبة قد ترتفع إلى أكثر من ٧٥ مليون دولار أميركي في العام المُقبل و١٠٠ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٢٠!

***خبير إقتصادي وإستراتيجي**